الرين والروز ولوكارنو

بلاد الرين

بلاد الرين اسمٌ يطلق على جانب من المانيا ليس بحد ذاته وحدة سياسية او تاريخية ، وهو يشمل قسماً من ولاية هسي ناسو البروسية ، واجزاء من دولة هسي الحرة ، واحدى امارات باڤاريا Palatinate ودولة بادن الحرة . وهي بلاد واقعة على جانبي نهر الرين مساحتها ٢٥٥٤٧ ميلاً مربعاً وسكانها نحو سبعة ملايين وربع مليون وهذا عدا مقاطعة السار التي تبلغ مساحتها ١٩١٠ اميال مربعة وسكانها ٧٧٠ الفاً وقد اعيدت الى المانيا بعد الاستفتاء الذي عقد فيها باشراف جامعة الامم في اوائل سنة ١٩٣٥

ضمت بلاد الرين القديمة ، وهي خليط من امارات زمنية وكنسية ، الى فرنسا سنة ١٨٠١ في معاهدة لونيڤيل Lunéville واعيد معظمها الى بروسيا في مؤتمر فينا في ١٠ فبراير سنة ١٨١٥. الاّ ان السياسة الفرنسية ، اتجهت عند ختام الحرب الكبرى ، الى فصل الجانب الواقع على ضفة نهر الرين اليسرى من بلاد الرين هذه (بما فيه مقاطعة السار) عن المانيا ، ولتمّ هذا الفصل خسرت المانيا ٨ في المائة من مساحة بلادها ، و ١١ في المائة من عدد سكانها و ١٢ في المائة من مصادر الفحم فيها و ٨٠ في المائة من مصادر الحديد فيها ، وذلك رغبةً في ضمان سلامة فرنسا . وبعد مساومة طالت تمّ الاتفاق على ابقاء بلاد الرين الواقعة على ضفة نهر الرين اليسرى ، تابعة لالمانيا ، على ان يحتلها جنود الحلفاء في ثلاث مناطق فتحتل المنطقة الشمالية بعد انقضاء خمس سنوات على احتلالها وتخلى المتوسطة بعد انقضاء عشر سنوات على احتلالها ، وتخلى المنطقة الجنوبية بعد انقضاء خمس عشر سنة على احتلالها ، اذا نفذت المانيا شروط الصلح المفروضة عليها . وتم الاتفاق كذلك على تجريد بلاد الرين الواقعة على ضفة نهر الرين اليسرى ومنطقة عرضها ٥٠ كيلو متراً مما يقع منها على الضفة اليمنى ، من السلاح ، وكان الغرض من هذا الاحتلال والتجريد من السلاح ، ضمان تنفيذ مواد معاهدة فرساي وضمان سلامة فرنسا من الاعتداء العسكري عليها

فانشئت بعد ذلك لجنة دولية مؤلفة من ممثلي فرنسا وانكلترا والبلجيك والولايات المتحدة الاميركية ، ومنحت الحق ان تصدر مراسيم حماية قوات الحلفاء ، ولكن لم يصرح لها بالتدخل في ادارة البلاد الالمانية

وكانت فرنسا قد سلّمت بابقاء بلاد الرين ، وبوجه خاص ما كان منها على ضفة نهر الرين اليسرى ، المانيةً على ان يعقد لها محالفة او ميثاق لضمان سلامتها مع انكلترا والولايات المتحدة

الاميركية فلما رفضت الولايات المتحدة الاميركية الاشتراك في هذا الميثاق امتنعت انكلترا عن تحمل تبعته وحدها

وكان الفرنسيين كانوا يتوصون كلّ هذا فسعوا الى تشجيع المطالبين بانفصال بلاد الرين عن الجمهورية الالمانية ، وانشاء حكومة مستقلة استقلالاً ذاتيًّا فيها فأيد العسكريون الفرنسيون رجلاً يدعى الدكتور هارتز في سعيه الى انشاء جمهورية في بلاد الرين . ولكن هذه الحركة منيت بالاخفاق من بدئها لان قائد الجيوش الاميركية في منطقة الرين رفض ان يشترك في تأييدها (٢٢ مايو ١٩١٩) ولكن لما انقت الحكومة الالمانية القبض على الدكتور هارتز في منطقة غير داخلة في البلاد المحتلّة (٢٤ يوليو ١٩٢٠) طلب المندوب السامي الفرنسي تسليمهُ الى ادارة المنطقة المحتلّة واطلاق سراحه

احتلال الرور

الرور نهر المانيّ يصبُّ في الناحية اليمنى من نهر الرين ، ويمرُّ قبل وصوله الى الرين في منطقة صناعية غنية بالمناجم . هذه هي المنطقة التي اشتهرت بعد الحرب الكبرى باحتلال الفرنسيين لها ، في سنة ١٩٢٣ لما كان المسيو بوانكاره رئيساً للوزارة

كان احتلال الحلفاء لبلاد المانية الواقعة الى يسار ضفة الرين اليسرى ، يشتمل على الطرف الغربي من جسر الرين عند مدينة كولون ، فكان هذا الاحتلال كان يمسُّ منطقة الرور نفسها. ولكن الفرنسيين لم يكونوا راضين عن هذه الحالة من الناحية العسكرية لان هذه المقاطعة كانت قلب الصناعة الالمانية في الحديد والصلب . ففي شهر مارس سنة ١٩٢١ مدَّ الفرنسيون رواق احتلالهم على مدن دويزبرغ وروهرور ودوسلدورف في منطقة تبلغ مساحتها ٥٠٠٠ ميل مربع وعدد سكانها نحو ٧٠٠ الف نسمة ، عقوبةً لالمانيا لانها رفضت مقترحات باريس الخاصة بالتعويضات . ثم وسع نطاق هذا الاحتلال في سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٤ حتى شمل منطقة الرور كلَّها تقريباً

كانت مصالح الحديد والصلب في اللورين قبل الحرب ملكاً لرجال الصناعة في الرور او مندمجة في مصانعهم . فركاز الحديد في اللورين — وهو غير جيد — كان يستعمل جانبٌ كبير منهُ في مصانع الرور . يقابل هذا ان فحم الكوك المستخرج من مناجم الرور كان يستعمل جانب منهُ في صهر ركاز الحديد في مصانع اللورين . وعلاوة على هذا كانت مصنوعات اللورين الحديدية تباع في الغالب في جنوب المانيا الغربي

فلما وضعت الحرب اوزارها واعيدت مقاطعتا الالزاس واللورين الى فرنسا ، وانفصلت دوقية لوكسمبرج عن الاتحاد الجمركي الالماني ، خسرت المانيا نحو ٨٠ في المائة من مصادر

الحديد التي كانت لها . واصبحت فرنسا في الوقت نفسه في مقدمة دول اوربة في انتاج ركاز الحديد . يضاف الى هذا انها سيطرت على مصانع الحديد في اللورين وقد كانت مجهّزة باحدث الآلات واتقنها وسنّت اليها ضمناً مؤقتاً مناجم السار رغبة منها في الغالب ، في الفوز بفحم الكوك منها لمصانعها . ولكن لما كان فحم السار غير صالح لذلك ، نصّ في معاهدات الصلح ، على وجوب تسليم فرنسا وحلفائها مقادير معيّنة من الفحم والكوك باسعار معيّنة

الا ان الحالة الاقتصادية في الرور لم تكن على ما يرام من ناحية فرنسا . فحكومة المانيا امدّت اصحاب المناجم والمصانع هناك باعانات مالية مكّنتهم من انشاء مصانع جديدة على احدث طراز ، تستطيع ان تعتمد في عملها على ركاز الحديد المستورد من السويد او اسبانيا . يقابل هذا ان ركاز الحديد في اللورين ، وهو غير جيد ، كان يجب ان يصهر ويتقى اما في اللورين واما في الرور . والصهر في اللورين كان متوقفاً على ايراد منتظم من كوك الرور . وتصدير ما ينتج من هذا الحديد كان متوقفاً على الاسواق الالمانية ، وفي صدد هذه الاسواق نصّت المعاهدة ، على ان صادرات اللورين تبقى معفاة من الضرائب الجركية مدة خمس سنوات فقط في حدود ما كانت تصدره اللورين الى المانيا قبل الحرب . واذن يتبيّن للقارىء ان المسيطرين على فحم الرور كانوا كذلك مسيطرين على حديد اللورين وصناعته فيها

فلما عقد مؤتمر سپا سنة ١٩٢٠ كانت المانيا قد تأخرت عن توريد جانب مما يطلب منها من فحم الرور، فبعث اليها الحلفاء بانذار نهائي مهددين باحتلال الرور اذا لم تقبله . فسلّمت الحكومة الالمانية بما ليس منهُ بدٌّ . ومن ثمة اخذ الفرنسيون يتعللون التهديد باحتلال الرور سلاحاً في النزاع القائم حول مشكلة التعويضات . فلما رفضت الحكومة الالمانية مقترحات مؤتمر باريس(٢٩ يناير ١٩٢١) احتل الفرنسيون دوسلدورف وروهرور ودويزبرج وظلوا محتلينها حتى بعد ما قبلت المانيا بلاغ لندن النهائي في ٥ مايو ١٩٢١

وفي ٢٦ دسمبر سنة ١٩٢٢ اعلنت لجنة التعويضات بوحي او ضغط من قبل فرنسا ان المانيا قد قصّرت في توريد ٢٠ الف متر مكعب من قدّد الخشب و١٣٠ الف عمود تلغراف وثمنها كلها لايزيد على بضعة ملايين من الماركات . وبعدها بايام اعلن تقصير آخر من ناحية المانيا . فقرّرت لجنة التعويضات — على الرغم من معارضة انكلترا — ان هذا التقصير كان مقصوداً ، وفي ملحق معاهدة فرساي ما يخوّل الحلفاء في مثل هذه الحالة : ان يتخذوا الاجراءات التي تقتضيها الحالة . فقرّرت حكومتا فرنسا وبلجيكا ان تبعثا بلجنة من المهندسين الى الرور للسيطرة على اعمال نقابة الفحم وضمان توريد المقادير المتفق عليها من الفحم . وصحب هذه اللجنة الفنية قوة عسكرية، من دون ان يكون الغرض احتلالاً عسكريًّا

فلما دخلت جنود فرنسا وبلجيكا الرور في ١١ يناير سنة ١٩٢٣ كانت نقابة الفحم قد نقلت مقرّها واوراقها الى همبرج واحتجّت الحكومة الالمانية احتجاجاً رسميًّا في ١٢ يناير سنة ١٩٢٣ وتوقف توريد الفحم والكوك الى فرنسا وبلجيكا ، ووقف دفع التعويضات ، وامر موظفو الحكومة ورجال السكك الحديدية في الرور ان يمتنعوا عن اطاعة الاوامر الصادرة من الدول المحتلّة ، فحاول الفرنسيّون ان يديروا البلاد في وجه مقاطعة عنيفة، فخسروا هم في ذلك وخسر الالمان في تعزيز هذه المقاطعة . بل ان النزاع في الرور لمقاومة فرنسا فيه وضع حالة المانيا المالية في سنة ١٩٢٣ وافضى الى انهيار المارك

وذهبت جميع المقترحات التي اقترحتها المانيا وانكلترا حلاًّ للمشكلة ، ادراج الرياح ، حتى تألفت وزارة جديدة في المانيا برآسة شترزمن فألغيت المقاومة السلبية في الرور في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ولكن الحكومة الفرنسية ظلّت رافضة ان تفاوض بل مضت في تأييدها للحركة الانفصالية على ضفة نهر الرين اليسرى

ولكن في نوفمبر بدأت مفاوضات اقتصادية مالية بين اليوتات الصناعية الكبيرة في المانيا وفرنسا ، افضت الى شيء من الاتفاق فتمهّد بذلك السبيل ، الى الاتفاق بفضل ما بذلتهُ الحكومتان الاميركية والانكليزية من السعي في فرنسا . فأنشأت لجنة التعويضات لجنة خاصة برآسة الجنرال دوز الاميركي لتقدير مال التعويض الذي تدفعهُ المانيا للحلفاء وطريقة توفيته ، فلما عرض مشروع دوز وتمّ الاتفاق عليهِ مبدئيًّا بدأت الجنود الفرنسية والبلجيكية تخلي منطقة الرور تمّ اخلاؤها في ٢٥ اغسطس سنة ١٩٢٥ وقبل مشروع دوز رسميًّا في ٣٠ اغسطس من السنة نفسها

ميثاق لوكارنو

كلُّ هذا مهّد السبيل لعقد ميثاق لوكارنو

وميثاق لوكارنو هو في الواقع سلسلة من الاتفاقات للتحكيم والمحافظة على السلام تعهّدت فيها المانيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا ، بضمان السلام في غرب اوربا ضماناً متبادلاً ، وتعهّدت فيها المانيا كذلك بأن تعمد الى التحكيم في نفس اي خلاف ينشأ بينها وبين فرنسا او بلجيكا او بولونيا او تشكوسلوفاكيا

هذا بوجه عام ، ولكن المعاهدات التي عقدت في لوكارنو ووقعت في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٥ تشتمل على (اولاً) معاهدة ضمان متبادل بين المانيا وفرنسا وبلجيكا وبريطانيا وايطاليا (ثانياً) — معاهدتي تحكيم بين المانيا وفرنسا ، والمانيا وبلجيكا ، ومعاهدتي تحكيم آخرين بين المانيا وبولونيا والمانيا وتشكوسلوفاكيا

و (ثالثاً) مذكرة مشتركة من الحلفاء ابلغت الى المانيا وفيها تفسير للمادة السادسة عشرة من عهد جامعة الامم

و (رابعاً) معاهدتي ضمان بين فرنسا من ناحية وكلٍّ من بولونيا وتشكوسلوفاكيا من الناحية الاخرى

***

وقد اشترك في امضاء هذه الاتفاقات بالحروف الاولى من اسمائهم كل من المستر أوستن تشمبرلين عن بريطانيا ، والدكتور لوثر والمستر شتريزمان عن المانيا ، والمسيو اميل فاندرفلد عن بلجيكا ، والمسيو أوستيد بريان عن فرنسا ، والسنيور موسوليني عن ايطاليا ، والكونت سكرزتسكي عن بولونيا ، والدكتور بنش عن تشكوسلوفاكيا . والى القارىء طرفاً من نصوص معاهدة الضمان المتبادل وهي المعاهدة التي نقضتها المانيا ، باحتلالها منطقة الرين ، معتذرة بعقد ميثاق الدفاع بين روسيا وفرنسا :

تنص المادة الثالثة من معاهدة لوكارنو على ان المانيا وبلجيكا والمانيا وفرنسا تتعهد بأن تسوي بالاساليب السلمية وبالوسائل المنصوص عليها في هذه المعاهدة جميع المسائل كائنة ما كانت التي تنشأ بينها والتي تتعذر تسويتها بالاساليب الدبلوماسية العادية

فكل مسألة يختلف فيها من حيث حقوق الدول المتعاقدة يجب ان تعرض ليصدر فيها حكم قضائي والدول المتعاقدة تتعرض للرضوخ بهذا الحكم

وجميع المسائل الاخرى يجب أن تعرض للجنة مسالمة او مصالحة . فاذا لم يقبل الفريقان مقترحات هذه اللجنة تعرض المسألة على مجلس جامعة الامم فينظر فيها وفقاً للمادة الخامسة عشرة من عهد الجامعة

وتنص المادة الرابعة على انهُ اذا ادعت احدى الدول المتعاقدة ان المادة الثانية من هذه المعاهدة او ان المادة ٤٢ او المادة ٤٣ من معاهدة فرساي قد انتهكت او في سبيل الانتهاك فعندئذٍ يعرض الامر على مجلس جامعة الامم

ومتى اقر مجلس الجامعة ان هذا الانتهاك واقع يبلغ قراره الى الدول الموقعة معاهدة لوكارنو المتعهدة كل على حدة بأن تساعد الدولة او الدول التي وُجِّه هذا الانتهاك اليها

وتنص المادة الخامسة على انهُ اذا رفضت إحدى الدول المتعاقدة ان تعرض موضوع خلاف للتسوية السلمية او أن تذعن لقرار التحكيم او للحكم القضائي وتثبت المادة الثانية من معاهدة لوكارنو او المادة ٤٢ او المادة ٤٣ من معاهدة فرساي فعندئذٍ تطبَّق نصوص المادة الرابعة التي تقدم بعضها